



# النشرة

## العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٢١ ديسمبر / ٢٠٢١

## نهاية سنة ٢٠٢١ ... مذهلة !

في محطات كثيرة منها، كانت نهاية سنة ٢٠٢١ مذهلة حقاً.

لنأخذ مثلاً سيناريو السباق الأخير للفورمولا ١ في أبو ظبي. نهائياته كانت مذهلة! وجميعنا سيتذكر بشكل خاص المواقع البارزة التي اسحذت عليها دول الخليج في المناسبات الكبرى والاحداث الرياضية الدولية الكبرى. وهذا ما حصل في العام ٢٠٢١ مع سباقات الفورمولا ١ الأخيرة في الدوحة وجدة وأبوظبي، وبطولات العالم لكرة اليد والسباحة والجودو في قطر ودبي وأبوظبي. وهذا أيضاً ما سيتكرر مجدداً أكثر فاكثراً في العام ٢٠٢٢، مع رالي داكار في المملكة العربية السعودية، ومع انطلاق الموسم الجديد لسباقات الفورمولا ١ في السعودية والبحرين، وكأس العالم لكرة القدم في قطر وتظاهرات رياضية أخرى. ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ سنة رائعة لدبلوماسية الرياضة.

مذهلة أيضاً، كانت جولة رئيس الجمهورية الفرنسية ايمانويل ماكرون في ثلاث دول خليجية بين الثالث والخامس من ديسمبر الماضي. خلال أيام قليلة تدفقت العقود الموقعة او مذكرات التفاهم المعلنة بشكل مذهل. فهذه الجولة التي كان حصادها سخياً لعدد من الشركات الفرنسية هي بالفعل مناسبة مثالية للتذكير بمدى الطلب على مهارة شركائنا في العديد من الدول. فهي تعيد تأكيد معاني العبارة الشهيرة : إعادة وضع المعبد في وسط القرية.

ومذهلة أيضاً كانت نهاية السنة على الصعيد الصحي.

فنحن الذين كنا نعتقد اننا بدأنا الخروج من أزمة كوفيد ١٩ رويدا رويدا، نجد أنفسنا نغرق مجدداً في حال من القلق وعدم التيقن يصعب ان نتوقع الأجواء التي ستنتج عنها وبخاصة في مطلع العام الجديد. وأخشى ما أخشاه، بكل أسف، ان تنعكس سلبيات على الحركة العالمية مع ما تخلفه من تداعيات على آفاق العقود والمبادلات والشراكات بين فرنسا والعالم العربي.

ومذهلة حتماً ستكون نشاطات الغرفة خلال السنة ٢٠٢٢ المقبلة، مليئة وغنية بالنشاطات الطموحة: افطارات العمل المخصصة للدول: الامارات العربية المتحدة وقطر وسلطنة عمان والاردن، او للقطاعات مثل النووي والرقميات، اضافة الى مشاريع جولات السفراء العرب المعتمدين في فرنسا، والندوات والمؤتمرات وحتى آفاق منتدى فرنسا - العالم العربي المتوقع في شهر ديسمبر ٢٠٢٢.

اننا نعوّل مرة أخرى على الشركات الأعضاء في الغرفة وعلى شركائنا المخلصين لنواجه معا تحديات العام الجديد، ونستجيب لحاجات وتحديات العلاقة بين فرنسا والعالم العربي، هذه العلاقة التي هي بأمر الحاجة للتعزيز والترخيم.

انها اميتي للجميع في هذا الوقت الذي نودّع العام ٢٠٢١. واتمنى لكم قضاء أعياد سعيدة. وبهذه المناسبة، اسمحوا لي ان اتمنى لكم باسم الأمين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية وأعضاء مجلس الادارة وسائر العاملين معنا، سنة ٢٠٢٢ رائعة ومفعمة بالصحة والمشاريع والإنجازات.

**فانسان رينا**  
رئيس الغرفة  
التجارية العربية الفرنسية

## المحتويات

فانسان رينا: نهاية سنة ٢٠٢١  
مذهلة...  
الصفحة ١

فرنسا - الكويت: ٦٠ عاماً من  
الشراكات والتعاون  
الصفحة ٢-٦

إعلان لمجموعة سويس  
الصفحة ٧

جولة ماكرون في الخليج  
الصفحة ٨

مقابلة مع سفير فرنسا في قطر  
الصفحة ٩ - ١٠

لقاءات رئيس الغرفة مع الهيئات  
الرسمية  
الصفحة ١١

صناعة الاغذية في مصر  
الصفحة ١٢-١٣

يوم الشركاء والشركات  
الصفحة ١٤-١٥

إعلان لمجموعة ترانسديف  
الصفحة ١٦

الغرفة التجارية  
العربية الفرنسية  
بوابة العبور الى  
الاسواق التجارية  
الفرنسية والعربية  
[www.ccf franco-arabe.org](http://www.ccf franco-arabe.org)

CHAMBRE DE COMMERCE FRANCO-ARABE

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris  
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccf franco-arabe.org

## ٦٠ عاما من الشراكات والتعاون فرنسا - الكويت : نحو آفاق جديدة



للاعتقال في محيط مدينة البصرة الحالية من قبل بعض البدو فسارع الى وضع نفسه في حماية الشيخ عبدالله نجل الشيخ صباح الأول، أول حاكم للكويت. وتابع السيد رينا ان الضيافة نفسها قد منحت بعد فترة الى فرانسوا كزافييه روسو حفيد الفيلسوف الشهير جان جاك روسو عندما اضطرَّ للهرب من مدينة البصرة قبل تدميرها على أيدي الفرس. وأضاف: ان الضيافة الكويتية قد تحوّلت فيما بعد الى علاقة صداقة سرعان ما تطورت ونمت لتتقود الى إقامة علاقات تعاون قوية بين البلدين في المجالات العسكرية والاقتصادية المتعددة بحيث بدأت بعض الشركات الفرنسية تستقر في الكويت وراحت فرنسا تستقبل العديد من الطلاب الكويتيين. وفي سبتمبر من العام ١٩٦٨ افتتحت أول مدرسة فرنسية في الكويت، وفي ١٩٦٩ تم توقيع أول اتفاقية تعاون ثقافي بين البلدين.

وتطرق الرئيس رينا الى المبادلات التجارية بين الكويت وفرنسا مشيرا الى أن حجمها قد ارتفع بين سنوات ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ من ٧٤٠ مليون يورو الى أكثر من مليار يورو. ولاحظ رغم ذلك ان حصّة فرنسا في السوق الكويتية ما تزال ضعيفة إذ أن الكويت هي الشريك التجاري الخامس والسبعون لفرنسا والزبون الحادي والخمسون والمزود الثالث والثمانون علما انها تحتل في المقابل المرتبة الثالثة عشرة بين الدول التي تحقق معها التجارة الفرنسية فائضا. وختم بالتأكيد ان التجارة بين فرنسا والكويت يمكن ان تتحسن أكثر وان هناك آفاقا هامة أمام الشركات الفرنسية بفضل استراتيجية التنمية و(رؤية ٢٠٣٥)، خصوصا وأن هذه الخطة الطموحة الهادفة الى رسم مستقبل النمو الاجتماعي والاقتصادي لتحويل الكويت الى مركز اقتصادي ومالي إقليمي مستقل عن اقتصاد النفط تشمل انجاز ١٦٤ برنامجا تنمويا تتوزع على سبعة أركان اقتصادية. وركز على متانة الاسس الاقتصادية في الكويت مذكرا بان الامارة قد تقدّمت ١٤ مرتبة دفعة واحدة في ترتيب (سهولة ممارسة الأعمال) وحققت إصلاحات على مستوى تحسين بيئة الأعمال كانت محطّ اشادة البنك

بعد إعلان استقلال الكويت في شهر يونيو ١٩٦١، سارعت فرنسا الى الاعتراف بالدولة الجديدة منذ شهر أغسطس مدشنة بذلك بداية علاقات ثنائية قائمة على الاحترام والصداقة والثقة بين البلدين. ومنذ ذلك الوقت راحت العلاقات تتطور والاتفاقيات الثنائية تتعدد مفسحة المجال أمام تعاون وتبادل مكثفين في مختلف الميادين الثقافية والعلمية والفنية والاقتصادية والعسكرية. واليوم تعتبر الكويت خامس شريك تجاري لفرنسا في الشرق الأوسط وتحتل المرتبة الثالثة عشرة بين دول المنطقة التي يحقق معها الميزان التجاري فائضا لمصلحة فرنسا، وكذلك تحتل الكويت موقع الشريك التجاري الرابع لفرنسا في الخليج والخامس من حيث الفائض. وتتواجد المجموعات الفرنسية الكبرى في الكويت الى جانب تواجد أكثر من خمسين شركة فرنسية تعمل عبر اتفاقيات حقوق الامتياز (فرانشايز).

في هذه السنة التي تتميز بالذكرى الستين للعلاقات الثنائية بين فرنسا والكويت وللمناسبة رفع مستوى الحوار الاستراتيجي بين البلدين الى المستوى الوزاري. وفي اطار حرصها الدائم على مواكبة ديناميكية هذه العلاقات والاسهام فيها، دعت الغرفة التجارية العربية الفرنسية، يوم الثامن من ديسمبر في باريس، جميع منتسبيها وأصدقاء الكويت الى ندوة خصصت لاستكشاف الآفاق الجديدة للعلاقات الفرنسية الكويتية.

### علاقات عريقة قوامها الاحترام والثقة

افتتح اللقاء رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية السيد فانسان رينا بكلمة شكر للحضور، وخصّ منهم السيدة كلير لوفليشييه السفيرة الفرنسية في الكويت، والسيد سامي السليمان سفير الكويت في فرنسا والسفراء العرب الحاضرين وجميع الذين لبوا الدعوة. وأستهل الرئيس رينا مداخلته بالذكير بان الاتصالات الاولية بين السلطات الفرنسية والكويتية تعود الى القرن الثامن عشر، وروى بالمناسبة حادثة تاريخية عن قصة مبعوث فرنسي تعرّض

**Nos  
partenaires  
2021**

Stratégiques

**VEOLIA**

**transdev**  
the mobility company

Gold

**anteagroup**

الديموقراطية وبرلمان منتخب ديموقراطيا من الشعب، واقتصاد منفتح وغني بمجموعة قوانين تحسّن بيئة الأعمال وتشجّع المنافسة وتحمي حقوق المؤلف



والملكية الفكرية، الى جانب ثروات نفطية تقدّر بـ ١٠٢ مليار برميل، وموقع جغرافي يجعل منها مركزا تجاريا مزدهرا ومفتوحا على ثلاثة أسواق هي العراق والسعودية واوروبا. ولفت السفير الكويتي الى أن بلاده تصنّف من بين دول العالم ذات المداخل العالية، وهي تتمتع بقطاع مصرفي ومالي قوي وشهير بإدارته الحكيمة. وختم يقول: هذه هي رؤيتنا وانا على ثقة بان السنوات القادمة ستشهد حقبة جديدة من الازدهار بين فرنسا والكويت.

## العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والكويت

السيد برونو زانغيلي، رئيس القسم الاقتصادي في سفارة فرنسا في الكويت، استعرض نقاط القوة التي يتميّز بها الاقتصاد الكويتي تمهيدا لاستكشاف الفرص المتاحة أمام الشركات الفرنسية. ولفت الى ان اقتصاد الكويت هو إقتصاد ثروات واحتياطي وقال ان الكويت هي قوة نفطية كبرى تمثل سابع مصدر للنفط على مستوى العالم وتمتلك سادس احتياطي عالمي يفوق المائة مليار برميل.

وتطرّق الى الفرص الكويتية المتاحة مشيرا الى أن الانتقال الأخضر قد أحدث تحولات على مستوى تقييم الاحتياطات النفطية وقال ان الكويت على قطاعه بان النفط يجب ان يستغل باسرع وقت ممكن وبأفضل الأسعار. لكن هذا الأمر يتطلب استثمارات ضخمة من أجل رفع الانتاج الى ٥ ملايين برميل يوميا بحلول العام ٢٠٤٠، و اضاف ان الكويت تواجه مسألة ضرورة احترام المعايير البيئية في نشاطات استخراج المحروقات وتكريرها وهو ما يستدعي الحاجة الى

الدولي الذي صنّف الكويت من بين الدول العشر الأكثر إصلاحات في العالم.

الدكتور خالد حنفي، الامين العام لاتحاد الغرف العربية، بدأ كلمته بشكر رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية على منح فرصة فتح فضاء الحوار هذا بين البلدين، ووجّه رسالة الى جميع المسؤولين والاطراف الاقتصادية في فرنسا والكويت وبشكل عام في كل الدول العربية مشيرا الى ان الاقتصاد العربي هو اليوم في مرحلة تحوّل تستدعي طريقة جديدة في إغتنام الفرص. وقال ان التعاون لم يعد يقتصر على المبادلات وبيع السلع والخدمات إنما بات عليه ان يقود الى بناء شراكة إستراتيجية طويلة الأمد تفتح السبل امام أطرافها الى دخول اسواق في دول أخرى وقارات أخرى. وذكّر الدكتور حنفي باستراتيجية رؤية ٢٠٣٥ التي اعتمدها الكويت بهدف تنويع اقتصادها وجعله أقل ارتهانا للنفط وزيادة مصادر دخلها مشيرا الى المشاريع الهادفة الى تحديث البنى التحتية ورفع كفاءات رأس المال البشري وتهيئة البلد للانخراط في الاقتصاد الرقمي. وختم مشيدا ببنوة اليوم التي تساهم بلا أدنى شك في تزخيم التعاون الثنائي أكثر فأكثر مؤكدا أن العلاقات السياسية بين فرنسا والكويت صلبة والعلاقات الثقافية قوية ودعا الى تطوير العلاقات الاقتصادية كي تصل الى مستوى العلاقات السياسية والثقافية.

السيدة كلير لوفليشيه، سفيرة فرنسا في الكويت التي قدّمت اوراق اعتمادها قبل ثلاثة أشهر فقط، قالت أنها ما زالت تكتشف كل يوم مدى غنى وعمق الروابط التي تجمع بين فرنسا والكويت، هذا البلد الصغير المساحة والواسع النفوذ. وتوّهت بعلاقات الصداقة بين فرنسا والكويت وذكّرت بالتزام فرنسا ضمن التحالف الدولي ومشاركة ١٥٠٠٠ جندي فرنسي لتحرير الكويت من الاجتياح العراقي، ووصفت تلك المرحلة بأنها هامة شكّلت منعطفًا في العلاقة بين البلدين وقادت الى توقيع اتفاقية دفاعية عام ١٩٩٢ جرى تجديدها وتعزيزها في العام ٢٠٠٩. ولفتت الى ان التعاون بين البلدين لا يقتصر على الدفاع فقط، بل يشمل بعدا إقتصاديا وثقافيا. وفي هذا الصدد ذكّرت بتدشين المعهد الفرنسي في الكويت عام ١٩٩٢ وافتتاح المركز الفرنسي للأثار والعلوم الاجتماعية في العام ٢٠١٦.

وأكدت السفارة الفرنسية ان المستوى الرفيع للعلاقة بين البلدين يتجلّى في الزيارات الثنائية الرسمية المتعددة والرفيعة المستوى. وأشارت الى ان خصوصية العلاقة بين فرنسا والكويت تتأتى أيضا من متانة الروابط التي تجمع دبلوماسيّتي البلدين اللتين تضافران جهودهما لتهدئة النزاعات الإقليمية. وختمت مستعيرة عبارة للشّخ مشعل الاحمد الصباح الذي اسرّ لها في لقاء جمعهما بان الكويت هي بالنسبة لفرنسا أكثر من حليف. انها صديق حقيقي. وبلدنا يعتمد على دعمكم الثابت كما يمكنكم الاعتماد على دعمنا في اللحظات الصعبة.

السفير الكويتي في باريس السيد سامي السليمان استهل كلمته بشكر الغرفة التجارية العربية الفرنسية على تنظيم هذا الحدث الذي يمثّل فرصة لتسليط الضوء على التعاون الفرنسي الكويتي، وعرض رؤية الكويت ٢٠٣٥. وقال ان العلاقات بين فرنسا والكويت قديمة وعميقة ومهمة وبان الكويت شريك استراتيجي لفرنسا، وكشف ان حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ مليار يورو في العام ٢٠٢٠، مؤكدا أن الكويت ترغب في تحسين هذا الحجم وفي زيادة استثماراتها في فرنسا.

واستعرض السفير الكويتي استراتيجية التنمية في بلاده في اطار خطة (رؤية الكويت ٢٠٣٥) مشيرا الى ان هذه الاستراتيجية تهدف الى تحويل البلد الى منصة مالية وتجارية جذابة يلعب فيها القطاع الخاص دورا اساسيا في النشاط الاقتصادي. وعرض لأركان هذا البرنامج: زيادة فعالية الإدارة الحكومية، الاقتصاد المستدام، البنى التحتية الحديثة، البيئة المستدامة ورأس المال البشري الناشط. وذكّر بمميزات الكويت ونقاط قوتها وفي مقدمتها: المؤسسات



وأضاف ان صندوق أدريان يولي اهتماما باستراتيجية التنوع الاقتصادي القائمة في الكويت وبالمشاريع المعلنة في إطار (رؤية ٢٠٣٥) وبخاصة المشاريع الاستراتيجية في مجالات الطاقات المتجددة، والمشاريع المتعلقة بالبيئة وتحلية المياه ومعالجة النفايات، وقطاع الصحة من خلال بناء وحدات صحية، وادارة ورقمنة المستشفيات، والتجهيزات الطبية، والصيدلة. وكذلك ييبي الصندوق اهتماما بقطاع السياحة، وهو أحد الأركان الهامة في استراتيجية التنمية في الكويت ومنها بشكل خاص مشروع تحويل خمس جزر الى منطقة سياحية ومركز نشاطات ترفيهية ينتظر ان توفر ٢٥٠٠٠ فرصة عمل. وهناك أيضا قطاع التأهيل والتدريب والتربية والمؤسسات المصرفية والمالية.

السيد خليفة الياقوت، ممثل مجموعة الياقوت وفوزان، استعرض بدوره مميزات الكويت والفرص التي تتيحها للمستثمرين الأجانب. ولفت الى أهمية الموقع الجغرافي الذي تحتله الكويت كممر تقاطع بين ثلاثة أسواق هامة هي العراق والسعودية واوروبا، الى جانب نظامها القضائي السريع والفعال، والقوانين الجديدة حول الاستثمارات التي تشجع على الاستقرار والعمل في الامارة وتشمل إعفاءات من بعض الرسوم الى جانب قانون جديد للمناقصات وغيرها من التشريعات التسهيلية. وختم مداخلة بحث الشركات الفرنسية على الاستقرار في الكويت حيث تتزايد الفرص أمامها معربا عن استعداد مجموعته لتقديم المساعدة والمشورة.

وكانت المداخلة الأخيرة للسيد دوني لوفير من الادارة العامة للخزينة، والرئيس الفرنسي المشارك للحوار الاستراتيجي الفرنسي الكويتي، عبر فيها عن تعلقه بهذه المنطقة التي خدم في العديد من دولها وخصوصا العراق والجزائر، وقال انها منطقة تمثل ١٠٪ من مهامه لكنها تأخذ ٥٠٪ من وقته. واختصر السيد لوفير مقاربه بأربع نقاط أساسية يرى انها تساهم في تزخيم العلاقة الفرنسية الكويتية وهي : توقيع اتفاق بين الصندوق السيادي الكويتي وصندوق الاستثمار الحكومي الفرنسي لانشاء صندوق جديد مشترك ، توقيع اتفاق آخر بين مؤسسة (بيزنيس فرنسا) والصندوق الاستثماري الكويتي لتطوير الاستثمارات الثنائية، وأشار الى ان وزارة المالية الفرنسية تحضر لافاد بعثات للمساعدة في الجانب القضائي على بناء نماذج شراكة بين القطاعين العام والخاص، وأشار أخيرا الى التعاون بين مصرفي التنمية في البلدين حول الانتقال البيئي وحول افريقيا. وختم بالتأكيد على ان العلاقة بين فرنسا والكويت هي علاقة غنيّة وقوية لافتا الى انخراط فرنسا في تحديث البنى التحتية في الكويت والى أن نصف الشركات الأوروبية العاملة في الكويت هي شركات فرنسية مؤكدا على رغبة فرنسا في المشاركة في الفرص التي تتيحها (رؤية الكويت ٢٠٣٥) وبشكل خاص في قطاعات التنظيم المدني والمياه والكهرباء والنقل والرقميات والصحة.

استثمارات تقدر بـ ٥٠٠ مليار دولار بحلول العام ٢٠٤٠. ورأى السيد زانغليليني ان هذين الجانبين يتيحان فرصا كبيرة للشركات الفرنسية العاملة في مجال النفط على لعب دور في تحديث البنى التحتية النفطية في الكويت. وكذلك لفت الى وجود إمكانات كبيرة وفرص في مجال الطاقات المتجددة حيث تتميز الشركات الفرنسية بمهارات مشهود لها عالميا.

وثمة مجال آخر يفتح فرصا استثمارية للشركات الفرنسية وهو احتياطي الصناديق السيادية والمؤسسات المالية الكويتية. وذكر في هذا الصدد عدة صناديق منها الصندوق السيادي الكويتي وصندوق الأجيال القادمة وصندوق التقاعد والصندوق الكويتي الخاص بمساعدة العالم العربي وقال إن حجم هذه الصناديق يصل الى ٩٠٠ مليار دولار وهو ما يمثل سوقا إستراتيجية للمؤسسات المالية الفرنسية.

وكشف السيد زانغليليني عن فرص كويتية أخرى أمام الشركات الفرنسية مشيرا الى حاجة الكويت لتحديث البنى التحتية وبشكل خاص شبكة الكهرباء وانتاج وتوزيع المياه والنقل وإدارة المبنى ٢ في مطار الكويت ونظام المراقبة الجوية وتوقعات الطقس. وختم بالتطرق الى المعوقات التي قد تحد من عمل الشركات الفرنسية مشيرا الى قطاع الصحة الذي تعيقه أحيانا اختلافات الأنظمة الصحية في البلدين، ونفوذ المكاتب الأنفلوكسونية في سوق التجهيزات، وشهادات الحلال بالنسبة لصناعة الأغذية وقوانين الكفالة. وذكر أخيرا ببعض محاور التحسين وخصوصا إصلاح قانون الافلاس وانشاء نظام خاص للاستثمارات الاجنبية وانظمة الاوف شور التي تسمح بتجاوز قانون الكفالة.

السيد برتران باريكان من مجموعة ( إيرليكيد ) استعرض نشاط المجموعة وتجربتها في الكويت وانعكاسات الانتقال الطاقوي على الشركة فقال إن (ايرليكيد) هي مجموعة عريقة تعود الى أكثر من قرن وهي رائدة عالميا في سوق الغاز الصناعي وتوظف ٦٥٠٠٠ شخصا وتحقق رقم عمليات بقيمة ٢٠ مليار دولار في ٧٨ بلدا. ونشاطها الاساسي هو في تسييل الهواء والغازات النادرة مثل الأوكسجين والأرغون والأزوت كما تعمل في مجال الهيدروجين. وقال ان (ايرليكيد) تتواجد في الكويت منذ العام ٢٠٠٥ من خلال شراكة مع شركة (غولف كريبو) الكويتية، وهي تمارس نشاطها في حوض الشويخ الصناعي.

وانتقل للحديث عن اشكاليات الانتقال الطاقوي وآفاقه فعدّد بعضا من اركان الانتقال الطاقوي الناجح وهي : الجدّة، الكهرباء والهيدروجين. وقال ان (ايرليكيد) تطمح الى تحييد الكربون بحلول ٢٠٥٠ وللوصول الى هذا الهدف تتطلع المجموعة الى خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة ٢٣٪ بحلول ٢٠٣٥ ومن ثم تخفّض تدريجيا نسبة الـ ١٥٪ الباقية، وفي المقابل تتطلع المجموعة الى زيادة رقم عملياتها في الهيدروجين بثلاثة أضعاف قبل العام ٢٠٣٥ ولهذه الغاية قررت استثمار أكثر من ٨ مليارات دولار لتطوير ما لا يقل عن ٣ جيغاوات من طاقتها الهيدروجينية. وأعلن السيد باريكان عن آفاق تنمية نشاطات الشركة في الكويت مشيرا الى رغبتها في متابعة تطورها في مجال الغاز الصناعي مع العمل على تحييد الكربون في مشترياتها الكهربائية.

السيد فرانسوا . عيسى توازي نائب رئيس لجنة فرنسا - الكويت في القسم الدولي لمنظمة أرباب العمل الفرنسية (ميديف انترناسيونال) المكلف بالعلاقات الاستراتيجية مع الصناديق السيادية ، استعرض صندوق (أدريان) وهو أكبر صندوق استثماري في اوروبا ويدير ١٣٠ مليار دولار وقال: انه رائد اوروبا في مجال البنى التحتية ويمارس نشاطات متعددة وبخاصة في العقارات والديون الخاصة. وأضاف ان صندوق (أدريان) يستثمر في عدد كبير من الشركات في فرنسا وأوروبا والعالم، وهو يتطلع الى منطقة الخليج كمناطق استراتيجية للنمو وبخاصة الكويت حيث عقد شراكات استراتيجية مع عدة مؤسسات مالية كويتية ومنها الصندوق السيادي وصندوق التقاعد وصناديق اخرى تابعة لعائلات كبرى.

## فرنسا - الكويت : ٦٠ عاما من الصداقة المتينة

بقلم سفيرة فرنسا في الكويت السيدة كلير لوفيشيه

الطبية الفرنسية تتواجد بقوة في الكويت. إن دعم فرنسا الثابت للكويت في الساعات الاكثر سوادا في تاريخها من خلال عملية (داغيه) التي نحتفل بذكرها الثلاثين، ساهم في تعزيز علاقتنا الثنائية في مجال الدفاع. وهذه تظهر بجلاء في عمل مجموعة دي سي إيه التي توفر منذ ثلاثين عاما دعما جوهريا كبيرا للقوات المسلحة الكويتية في مجالات صيانة التجهيزات وتدريب الضباط الكويتيين. وفي العام ٢٠١٦، اشترى سلاح الجو الكويتي والحرس الوطني ٣٠ طوافة عسكرية من نوع كاراكال.

اننا نقيم ايضا علاقات وثيقة مع الكويت في المجال الثقافي والعلمي بفضل تواجد المعهد الفرنسي في الكويت الذي نحتفل في مارس المقبل بالذكرى العاشرة لانشائه، كما يجري تنظيم العديد من التظاهرات على مدار السنة بالشراكة مع كبريات مؤسسات البلاد. وكلها فرص سانحة لاحياء ودعم الفرانكوفونية

الركيزة الأساسية التي تخلق تجاه فرنسا مشاعر جذب ضرورية لتوسيع الشراكات في مجال الدراسات العليا والأبحاث حيث تتعدد مبادرات التعاون، مع جامعة الكويت بالطبع كما مع مؤسسات خاصة أخرى. وهذه الشراكات تجد تكريسا لها على أعلى المستويات عبر تنظيم المؤتمرات والندوات والمنديات بين الباحثين الفرنسيين والكويتيين. ونعمل اليوم على افتتاح مشاريع جديدة في مجال الطاقة والهندسة والبرمجة.

إن تلاقي مصالحنا والصداقة التي نشاركها منذ ٦٠ عاما تجد ترجمة لها في علاقة سياسية اكتسبت زخما جديدا هذا الخريف مع انشاء حوار استراتيجي ثنائي تشاركه رئاسته فرنسا عبر السيد فرانك ريستر الوزير المفوض لشؤون التجارة الخارجية والجاذبية، والكويت ممثلة بالسيد مجدي الظفيري نائب وزير الخارجية الكويتية. وقد التأم مؤخرًا اللجان القطاعية الخمس المتفرعة عن هذا الحوار وتعنى بالاقتصاد والدفاع والصحة والشؤون الداخلية والثقافة والفرانكوفونية، تمهيدا للجلسة العامة التي ستتوّج انطلاقا هذا الحوار الاستراتيجي.

وفي الختام اود ان توجه بالتهاني الحارة الى الغرفة التجارية العربية الفرنسية لمناسبةيوبيلها. انها، تلعب منذ ٥٠ عاما ، دور البطل الذي لا يكلل للصداقة الفرنسية العربية وتشجيع العلاقات الاقتصادية.

واحتفاءً بالذكرى الستين لعلاقتنا الثنائية، نظمت سفارتانا في البلدين، بالتعاون مع الغرفة التجارية العربية الفرنسية يوم الثامن من ديسمبر ندوة حول العلاقات الاقتصادية الفرنسية الكويتية. واني اتوجه بالشكر الجزيل الى رئيس الغرفة السيد فانسان رينا وسائر اعضائها واتمنى للمؤسسة وفريقها النجاحات في النصف الثاني من القرن.



في اغسطس ١٩٦١ إعترفت فرنسا رسميا بدولة الكويت، وفي التاسع من سبتمبر الماضي كان لي شرف تسلم مهام كسفيرة في الامارة، أي ٦٠ عاما بالضبط، بعد ذلك اليوم التاريخي. وفي كل يوم يمرّ اكتشف مدى الفنى والعمق الانساني للروابط التي تجمع بين بلدينا.

الكويت هي بلد صغير المساحة نسبيا لكنها دولة كبيرة النفوذ. وجزء من هذا النفوذ يتأتى من التاريخ والجغرافيا. ويفضل نفوذ سلالة الصباح، إكتسبت الكويت التي تقع عند ملتقى عدة طرق تجارية هامة، بسرعة دورا محوريا في المنطقة، تعرّز بالتنوع الاثني والديني للبلد الذي يتعايش فيه المسلمون السنة والشيعه منذ عدة قرون.

كانت الكويت في طليعة عملية التنمية في المنطقة. فمن الناحية السياسية، عرفت البلاد باكرا شكلا من التمثيل السياسي مع انشاء جمعية وطنية كانت قصيرة الأمد في العام

١٩٣٨ لكنها عادت في ١٩٦١. وفي نوفمبر ١٩٦٢ كانت الكويت اول دولة في المنطقة تعتمد دستورا، وما زالت تتميز حتى اليوم بالتعددية والتمثيل السياسي، ويمثّل البرلمان الكويتي تجربة فريدة في منطقة الخليج كونه الوحيد الذي يمتلك سلطات لا تتوفر لدى نظرائه في دول المنطقة.

ومن الناحية الاقتصادية، كانت الكويت اول بلد في شبه الجزيرة يستغل الثروة النفطية ويصدرها. كما كانت ايضا أول دولة في العالم تشيئ صندوقا سياديا (١٩٥٣)، بات اليوم من اوائل الصناديق السيادية في العالم باصول تقدر بـ ٧٠٠ مليار دولار.

ودولة الكويت هي شريك مميّز لفرنسا في منطقة الخليج والعالم العربي الاسلامي. وهي تلعب دورا هاما في الوساطات الاقليمية برز مجددا في الفترة الأخيرة مع الدور الهام الذي لعبته في حل أزمة الخليج التي كانت، على الأرجح، أخطر أزمة يشهدها مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته.

والكويت هي أيضا من الأطراف الرئيسية الناشطة في العمل الانساني في المنطقة، وبخاصة من خلال عمل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي انشئ في العام ١٩٦١ ويلعب دورا أساسيا جدا في تنمية العالم العربي.

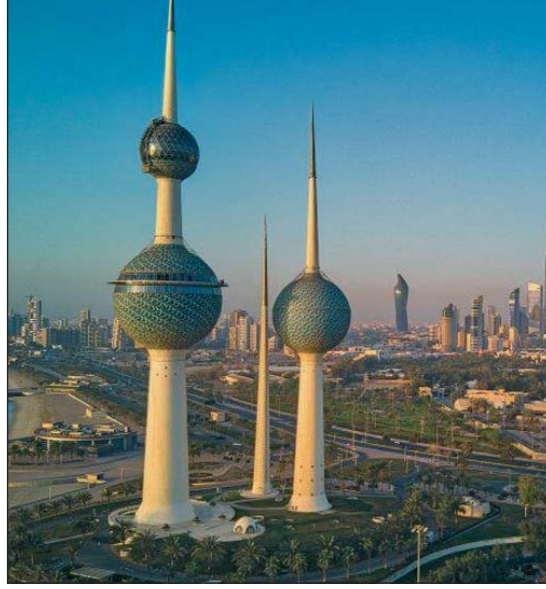
إن العلاقات الثنائية بين فرنسا والكويت هي علاقات عميقة ومتوازنة. ففي المجال الاقتصادي تظل الكويت أحد الزبائن الرئيسيين لفرنسا وهي أيضا أحد أقدم وأهم المستثمرين في شركائنا الفرنسية. وتقيم فرنسا مع هيئة الاستثمار الكويتية علاقة وثيقة جدا، وامكانيات توسيع هذه العلاقة الثنائية في عدد من القطاعات مثل الصحة ما تزال كبيرة جدا. فهناك العديد من الكويتيين الذين يختارون تميّز الخدمات الصحية الفرنسية والمختبرات

## العلاقات الاقتصادية الفرنسية الكويتية : مصالح استراتيجية مشتركة

(اعداد السفارة الفرنسية في الكويت)

بتروكوماويات بكلفة ٧ مليار دولار وبناء محطة غاز طبيعي مسال (٢ مليار دولار). وكل هذه الطموحات لا تحول دون التقدم نحو الانتقال الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة من خلال عدة مشاريع منها مشروع الشقاييا للطاقة الشمسية الذي تتجاوز طاقته المنتظرة ٣٥٠٠ ميغاواط.

ومن خلال المخطط الاستراتيجي المعروف باسم (رؤية ٢٠٣٥)، انخرط الكويت منذ عام ٢٠١٧ في عملية تحديث عميقة وواسعة لتطوير للبنى التحتية. وتلحظ خريطة الطريق هذه استثمارات كبيرة بحوالي ١٦٠ مليار دولار من أجل تطوير البنى التحتية في مجالات الطاقة (محروقات وكهرباء)، والبيئة (معالجة النفايات وتحلية مياه البحر)، والنقل الحديدي والمديني (قطارات، ترامواي، مترو)، الى



جانب الصحة (بناء مستشفيات وادارتها)، إضافة الى تنمية الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وكل هذا يمثل رافعة واعدة لشركائنا.

وفي مجال النقل، تخطط الكويت لتكون منصة اقليمية، ولبناء مبنى جديد في مطار الكويت، من تصميم مكتب نورمان فوستر، سيرفع الطاقة الاستيعابية للمطار الى اكثر من ٢٥ مليون مسافر سنويا. وتخطط الكويت ايضا لبناء شبكة سكك حديد تغطي سائر أراضيها من الشمال الى الجنوب وترتبطها مع المملكة العربية السعودية وربما مع العراق من الشمال. ولا شك في ان تغيير الفريق المشرف على الوكالة المعنية بالمشروع يؤثّر بان عملية التنفيذ باتت منتظرة في المستقبل القريب.

ويعمل القسم الاقتصادي في سفارة فرنسا في الكويت على الترويج لمصالح شركائنا في هذا البلد، وهو ينشط بالتعاون مع كل عضو من أعضاء منتخب فرنسا التصديري، مكتب بيزنيس فرنسا، واللجنة المحلية لغرف التجارة والصناعة الفرنسية ومجلس الاعمال الفرنسي في الكويت، وبفضل بنك الاستثمار الحكومي تحظى شركات القطاع النفطي منذ العام ٢٠١٩ بتغطية للصادرات حتى سقف المليار يورو.

ويركّز القسم الاقتصادي في السفارة الفرنسية في الكويت بالتعاون مع بيزنيس فرنسا بشكل خاص على القطاعات الواعدة. وفي هذا الاطار تم تنظيم عدة ندوات افتراضية تمحورت حول قطاع الهيدروجين والحلول الفرنسية التي يمكن عرضها على مؤسسة البترول الكويتية. وتم تنظيم ندوة افتراضية مع الفرق الاقليمية للبنك الدولي كان مناسبة لتقديم العرض البيئي الفرنسي في مجال الابتكار وعروض شركتين فرنسيتين صاعدتين وواعدتين في عالم التكنولوجيا هما : (كوبنتسكوار، و اوفي اتش)، وفي المجال الصحي تم تنظيم ندوة اخرى في التاسع والعشرين من نوفمبر الماضي مع وزارة الصحة الكويتية وغرفة التجارة والصناعة في الكويت ومنظمة ميديف انترناسيونال.

ولا شك في ان الرفع التدريجي للقيود الصحية سيسمح باستقبال بعثة من الشركات الفرنسية من كل الاحجام من المقرر ان تزور الكويت في النصف الأول من ٢٠٢٢ لاستكشاف فرص الاعمال المتاحة في البلاد.

في قلب احدى مناطق العالم الأكثر ازدهارا في الاقتصاد العالمي، تحتل الكويت المرتبة التاسعة والثلاثين في الاقتصاد العالمي وهي شريك اقتصادي هام لفرنسا، فعلاقتنا الاقتصادية والمالية والتجارية عريقة وعميقة. ففي النصف الاول من هذا العام شكلت الكويت الفائض التجاري الفرنسي الثاني عشر في العالم. والشركات الكويتية تولي ثقتها للتكنولوجيا الفرنسية وبشكل خاص في مجال الطيران والنضاء، وهو ما يؤكده العقد الذي وقعته في الشهر الماضي مجموعة ايرباس مع شركة طيران (الجزيرة ايروايز). أصدقاؤنا الكويتيون يعرفون بلادنا جيدا وهم يملكون غالبا مسكنا لهم أو أكثر، ويقدرّون فن الحياة الفرنسي الذي يتمظهر في مجالات الموضة وفن العطور ومستحضرات التجميل والمطبخ الفرنسي.

وتتميز علاقتنا أيضا بقوتها الاستثنائية في المجال الاستثماري، فمن خلال صندوقها السيادي، هيئة الاستثمار الكويتية، الذي كان أحد أوائل الصناديق السيادية في العالم، تعتبر الكويت أحد المستثمرين الرئيسيين في الاقتصاد الفرنسي منذ اربعين سنة وبالتالي كانت لها مساهماتها في ديناميكية الاقتصاد الفرنسي وتوفير فرص العمل. وفي الاتجاه المعاكس تتمتع فرنسا بحضور قوي في الكويت، فحوالي نصف شركات الاتحاد الاوروبي العاملة في الامارة هي شركات فرنسية، وفرنسا هي اول مستثمر اوروبي مباشر في الكويت.

ومن خلال وكالة تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وضعت الكويت نظاما تحفيزيا للشركات الاجنبية الراغبة في العمل في الكويت، يضمن لها مجموعة من التسهيلات ابرزها عدم الاضطرار الى انشاء شركات مشتركة يمتلك غالبية أسهمها شريك كويتي، إذ يلجأ عدد متزايد من الشركات الفرنسية الى اعتماد هذا النظام.

وتتمتع الكويت بمزايا استثنائية في المجال النفطي، فهي اول بلد في شبه الجزيرة قام باستكشاف واستخراج النفط (١٩٢٨)، وتصديره (١٩٤٦). وهي تحتل المرتبة السابعة عالميا في التصدير، وتملك سادس احتياطي عالمي مؤكد، وتكاليف استخراج النفط في الكويت هي من الأرخص في العالم. وتخطط الكويت لتحديث وزيادة قدراتها الانتاجية لبلوغ ٤,٧٥ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠٤٠ وهي في هذا الاطار قد اعتمدت خطة استثمارية طموحة جدا بقيمة ٥٠٠ مليار دولار. واذا كان استخراج النفط يتم منذ العام ١٩٧٥ حصريا عبر الحكومة من خلال شركة النفط الكويتية وفروعها الثمانية، إلا أن القطاع يمثل فرصا هامة للشركات الفرنسية العاملة في المجال النفطي سواء لجهة التجهيزات او الخدمات النفطية.

وقد قامت الكويت مؤخرا بتلزم مشروع تحديث مصفاتي ميناء الأحمدى وميناء عبدالله في إطار مشروع النفط التنظيف (١٦ مليار دولار) وتركز جهودها حاليا على إنجاز مشروع مصفاة الزور الجديدة (١٥ مليار دولار)، التي ستكون بطاقة انتاجية تبلغ ٦١٥٠٠٠ برميل يوميا، الى جانب بناء مجمع



**One country, many regions,  
the same commitment:  
shaping a sustainable  
environment now**

As a world leader in essential environmental services,  
we supply high-quality water, suited to every type of use,  
and ensure the protection of this common good.

We recover wastewater and waste to convert them into new resources.  
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.



© Getty Images

## جولة ماكرون في الخليج : اكثر من ٤٠ مليار يورو من العقود



الرئيس الفرنسي فرصة للصناعيين الفرنسيين لتوقيع عدد كبير من العقود. ففي الامارات وقعت مجموعة داسو صفقة لبيع ٨٠ طائرة رافال الى القوات الجوية الاماراتية، ووقعت مجموعة ايرباص عقدا لبيع ١٢ طوافة من نوع كاراكال (أتش ٢٢٥)، تشمل التسليح والتدريب وقطع الغيار. وفي المجال المدني، أكدت وزارة الاقتصاد على توقيع اتفاقيتي تعاون مع الصناديق السيادية : مبادلة و (أي دي كيو) بحجم ٨ مليارات يورو. ووقعت مجموعة الغاز (إنجي) مع مجموعة (مصدر) عقدا لتأهيل مجمع هيدروجين أخضر بهدف إقامة مشاريع بطاقة ٢ جيجاواط من الهيدروجين الخالي من الكربون بحلول ٢٠٣٠. وستستثمر مصدر في المشروع حوالي ٤,٤ مليار يورو. وكذلك وقعت مجموعتا تكنيب وتوتال مع شركة بترول ابو ظبي الوطنية (أدنوك) عقدين، الاول لبناء محطة تكسير غاز الأيتان، والثاني لمشاريع تنفيذها توتال في مجال احتجاز الكربون وتخزينه.

وفي قطر توافق بنك الاستثمار الحكومي الفرنسي والصندوق السيادي القطري على إطلاق المرحلة الثانية من الشراكة بينهما في برنامج ( فيوتشر فريش شامبيونز ) وجرى توقيع إستثمارات جديدة بقيمة ٣٠٠ مليون يورو. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين وزير الاقتصاد الفرنسي ونظيره القطري وكتاب نوايا في مجال التعاون الثقافي بين وزيرة الثقافة الفرنسية روزلين باشلو ونظيرها القطري الشيخ عبد الرحمن بن حمد آل ثاني.

وفي المملكة العربية السعودية، وقّعت مجموعة ايرباص في جدة على عقد لبيع ٢٦ طوافة، وكذلك وقّعت مجموعة (سي اف ام) وهي شركة مشتركة بين مجموعة سافران الفرنسية ومجموعة جنرال الكتريك الأميركية عقدين بقيمة ١٢,٥ مليار دولار لتجهيز مجموعة طائرات ايرباص من طراز (أ٣٢٠) اشترتها شركتا طيران سعوديتان بمحركات من صنع الشركة المشتركة. أما مجموعة فيوليا فقد أعلنت عن عقد لإدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في الرياض و ٢٢ بلدية محيطة بالعاصمة السعودية، إضافة الى توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع وزارة الاستثمار السعودية، كما أعلنت فيوليا عن توسيع علاقاتها مع مجموعة أرامكو النفطية في مجال معالجة النفايات الصناعية. وبدورها وقّعت مجموعة ايرليكيد مع وزارة الاستثمار السعودية عقدا لإنتاج الهيدروجين الأخضر. أما مجموعة مترو باريس (ترانسديف) فقد حازت على مهمة النقل والمواصلات في موقع العلا ووقّعت لهذه الغاية مذكرة تفاهم مع اللجنة الملكية للعلا تتعلق بمجمل مخطط التنقل والمواصلات الخفيفة.

زيارة الأيام الثلاثة التي قام بها رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون الى الامارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية لم تكن فقط تكريسا لتميز العلاقات الفرنسية الخليجية بل انها كرست أيضا الصناعة الفرنسية. فقد انتهت جولة الأيام الثلاثة بسبعة من العقود والصفقات وقعتها الشركات الفرنسية وفاقته قيمتها ٤٠ مليار يورو. وإذا كانت حصة الأسد قد ذهبت الى قطاع الطيران والفضاء من خلال توقيع صفقات مقاتلات رافال وطوافات ومحركات طائرات، الا ان الصناعة المدنية قد حققت بدورها عددا من الصفقات وبشكل خاص في مجالات الطاقة والمياه والنقل.

بين الثالث والخامس من شهر ديسمبر، قام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بزيارة خاطفة الى منطقة الخليج يرافقه وفد كبير من الوزراء تقدمهم وزير الخارجية جان- ايف لودريان ووزير الاقتصاد برنولومير ووزيرة الدفاع فلوانس بارلي ووزيرة الثقافة روزلين باشلو ووزير التجارة الخارجية فرانك ريستر. وضم الوفد أيضا عددا كبيرا من رؤساء المجموعات الفرنسية الكبرى: ايرباص، تاليس، سافران، ايرليكيد، كهراء فرنسا، انجي... ورؤساء شركات صغيرة ومتوسطة. وعقد الرئيس ماكرون خلال الزيارة لقاءات مع قادة هذه الدول فاجتمع مع الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد الامارات العربية المتحدة، والتقى في قطر مع أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وفي المملكة العربية السعودية مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز.

في الجانب السياسي والدبلوماسي، كانت الزيارة فرصة للرئيس ماكرون لتأكيد متانة العلاقات مع هذه الدول ولمتابعة جهوده لدعم الاستقرار الاقليمي في وقت تشهد بعض دول المنطقة توترات عدم استقرار كما في اليمن والعراق وليبيا وحتى لبنان. ففي الامارات أكد الرئيس ماكرون وولي العهد الشيخ محمد بن زايد على أهمية المسار السياسية والحوار كوسيلة فضلى للتوصل الى حل مستدام. وفي قطر كانت الزيارة مناسبة للتأكيد على الشراكة الاستراتيجية التي تربط البلدين والنشاء على الدور الهام الذي لعبته قطر في عمليات الاجلاء ونقل المعدات الطبية وسائر التجهيزات اللازمة الى المنظمات الدولية في افغانستان. وكانت زيارة المملكة السعودية مناسبة لاتفاق الرئيس ماكرون مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على وضع اسس مبادرة مشتركة من أجل لبنان وخصوصا للمساعدة في عودة الحكومة اللبنانية الى العمل بشكل طبيعي والبدء بتنفيذ الاصلاحات الضرورية.

وفي الجانب الاقتصادي والتجاري، كما في الجانب الثقافي، كانت زيارة

## مقابلة مع سفير فرنسا في قطر السيد جان - باتيست فيفر



**سعادة السفير، ما هي نظرتكم الجديدة الى قطر، وهل تغيرت صورة الامارة لديكم بعد تعيينكم مؤخرا على رأس الدبلوماسية الفرنسية في الدوحة؟**

اود أولاً أن أعبر عن اعتزازي بتمثيل فرنسا لدى بلد شريك لنا من الصف الأول. وسائر المهام المتعاقبة التي تسلمتها في الخارج وفي فرنسا سنحت لي فرصة مواكبة تطور هذه الدولة سواء على المستوى الداخلي أم على الساحات الإقليمية والدولية. وهكذا لم يكن تعييني اكتشافاً بالنسبة لي على الصعيد الشخصي بل فرصة لكي أكون في الوقت ذاته شاهداً وطرفاً في نمو قطر، وخصوصاً مع اقتراب أن تشهد أحداثاً ذات أهمية كبرى، لعل أقربها وأهمها هو انعقاد كأس العالم لكرة القدم الذي تستضيفه قطر في أقل من سنة. وقد نظرت الى تعييني في شكل خاص على انه يمنحني شرف العمل على مواكبة عملية تعزيز علاقاتنا القوية والموثوقة.

**كيف تقومون العلاقات الثنائية الحالية بين فرنسا وقطر على المستويات السياسية والاقتصادية؟**

العلاقة بين فرنسا وقطر هي علاقة استراتيجية، وهي تقوم على روابط صداقة قديمة ووثيقة، وعلى شراكة بنيت وتعززت في مجالات متعددة وخصوصاً على المستوى الدبلوماسي والدفاع ومشاريع البنى التحتية الكبرى والأمن الداخلي والرياضة. واني أتسلم منصب في وقت مميز يتزامن مع تخفيف القيود الصحية على السفر والتنقل، علماً ان الحذر يظل واجباً في هذا المجال، كما يتزامن من انتهاء الحصار وعودة قطر الى قلب الساحة الدبلوماسية الدولية. ومهمتي هي مواكبة ارادة مشتركة لدفع العلاقات ووضعها في مسار طموح جداً. وبعد لقاء رئيسي البلدين في بغداد في أواخر شهر أغسطس وزيارة وزير الخارجية والشؤون الأوروبية للدوحة في منتصف شهر سبتمبر، كانت الزيارة التي قام بها مؤخراً في الثالث والرابع من ديسمبر رئيس الجمهورية الى الدوحة مناسبة جديدة لاعادة تأكيد قوة علاقات الصداقة والشراكة الاستراتيجية بين بلدينا. وفي الاتجاه الآخر، زار باريس، في شهر نوفمبر، أربعة وزراء قطريين خلال أسبوع واحد لمناقشة مواضيع مختلفة تتوزع بين الثقافة والدفاع والوضع في ليبيا والتربية. واني سعيد جداً لكون العلاقات بيننا تتطوّر مجدداً بشكل قوي. وطموحنا هو في تعزيزها أكثر وتوسيعها الى مجالات جديدة.

في الجانب الاقتصادي، علاقاتنا الثنائية متينة جداً، وفي العام ٢٠٢٠ بلغت مبادلاتنا التجارية مليار يورو مع العلم انها تأثرت كما في الدول الأخرى بتداعيات كوفيد ١٩ إذ انها كانت قد سجلت رقماً قياسياً في سنة ٢٠١٩ بلغ ٤,٥ مليار يورو. قطر هي شريك هام لفرنسا وهي من الدول العشر الأولى في العالم لجهة الفائض التجاري لصالح فرنسا الذي بلغ ١,١ مليار يورو في ٢٠١٩. إن قوة العلاقة الاقتصادية الثنائية تظهر أيضاً في العقود الكبرى التي تحققها شركائنا في مشاريع استراتيجية، مؤكدة الثقة التي تضعها قطر في الخبرة الفرنسية. وثمة أمثلة عديدة على ذلك في مختلف المجالات، أذكر منها فقط القطاع الحيوي القطري وهو قطاع الغاز الطبيعي المسال والعقد الضخم بقيمة ١٣ مليار يورو الذي استحوذت عليه مجموعة (تكريب إنرجيز) وشريكها (شيدوا) في فبراير الماضي في إطار مشروع حقل الشمال الشرقي، وهو عقد يهدف الى رفع طاقة تسييل الغاز القطري من ٧٧ مليون طن الى ١١٠ ملايين طن سنوياً بحلول العام ٢٠٢٧.

**هل انتم راضون عن تطور علاقات الأعمال بين القطاع الخاص الفرنسي ونظيره القطري؟ وما هي في رأيكم مجالات التعاون الجديدة التي من شأنها تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة؟**

إن علاقات الأعمال بين الشركات الفرنسية والقطرية غنية وديناميكية جداً. والزيارة الرفيعة المستوى التي قام بها مؤخراً وفد من نقابة أرباب العمل الفرنسية (ميديف) خير شاهد على اهتمام الشركات الفرنسية وعلى امكانات السوق القطرية. عدد كبير من الشركات الفرنسية الكبرى المدرجة في مؤشر البورصة (كاك ٤٠) والشركات الفرنسية الكبرى تتواجد في قطر وهي منخرطة في شراكات متينة وطويلة الأمد مع الجهات القطرية. وثمة شركات مشتركة فرنسية قطرية تعمل في قطاعات أساسية في الاقتصاد القطري منها: شركة نفط الشمال المشتركة بين (توتال إنرجيز) و(قطر إنرجي) التي تستغل حقل الشاهين. وفي مجال النقل هناك شركة (كيو دي في سي) المشتركة بين مجموعة ديار القطرية ومجموعة فنسي للبناء الفرنسية والتي أنجزت جزءاً هاماً من الهندسة المدنية لمترو الدوحة وترامواي لوسيل، اضافة الى شركة (أر كي اتش) المشتركة بين مجموعتي مترو باريس ترانسديف وكيوليس

ومتوسطة وصناعات وسطى إبتكارية، وذلك من خلال صندوق (فيوتشر فرينش شامبيونز) المشترك بين بنك الاستثمار الحكومي الفرنسي والصندوق السيادي لهيئة الاستثمار القطرية. وخلال زيارة رئيس الجمهورية لقطر أثنى رئيسا البلدين على رغبة بنك الاستثمار الحكومي والصندوق السيادي القطري في اطلاق المرحلة الثانية من شراكتهم بتخصيص ٣٠٠ مليون يورو للصندوق المشترك. وهناك مجالات عديدة تستحق الاستكشاف والاستثمار فيها مثل الصحة والتكنولوجيا الجديدة والبيئة والانتقال الطاقوي وهي جزء من خطة (فرنسا ٢٠٣٠) التي أعلن عنها الرئيس ماكرون بميزانية ٣٠ مليار يورو.



### ستكون قطر محط الأنظار في السنتين

المقبلتين، فالامارة تنظم بالطبع كأس العالم لكرة القدم في ٢٠٢٢ وستستضيف أيضا تظاهرات أخرى في قطاعات مختلفة مثل (أكسبو الدوحة ٢٠٢٣) حول مواضيع الزراعة الحديثة والتكنولوجيا والابتكار والوعي البيئي والاستدامة. كيف يمكن تحويل هذه التظاهرات الى فرص للشركات الفرنسية؟

ستستضيف قطر بالفعل أحداثا دولية كبرى تدور حول هذه المواضيع، والمنظومة البيئية الفرنسية تملك في الواقع خبرة لتقديمها في هذه المجالات. وقد سبق لفرنسا ان أعربت عن استعدادها لمواكبة قطر في الجانب المؤسسي لتأمين سلامة كأس العالم وكما عرضت الخبرة التخصصية العالية المستوى لبعض شركاتها في مجال أمن التظاهرات الرياضية الكبرى. ويتولى الترويج لهذه الخبرة (فريق فرنسا الخاص بالرياضة) بالتنسيق مع غرفة تجارة فرنسا. قطر. وفي ما يتعلق بالتحضيرات لكأس العالم التي تتوقع قطر ان تجتذب ١,٢ مليون زائر، فقد استحوذت مجموعة (أكور) الفندقية على سبيل المثال مؤخرا على عقد ضخمة يتعلق باستقبال المشجعين. ومن شأن مهارتنا في مجال تنظيم التظاهرات ان تسمح لمجموعتنا باقتناص الفرص التي تتيحها تحضيرات كأس العالم. اما في ما يخص الزراعة، فان الوزارتين الفرنسية والقطرية المكلفتين بهذا الموضوع قد انخرطتا في تعاون مؤسسي أدى الى عرض عدد من الحلول الابتكارية الفرنسية التي تعزز استراتيجية الأمن الغذائي القطري. وتولي قطر، الموقعة على اتفاقية باريس للمناخ، اهتماما بالبيئة وتضعها في اولوياتها السياسية، وشركاها الفرنسية على أتم الاستعداد للمساهمة في تحقيق الهدف القطري بخفض انبعاثات الغاز بنسبة ٢٥٪ بحلول العام ٢٠٣٠ وخفض الانبعاثات الكربونية من انتاج الغاز الطبيعي المسال عبر عزل وتخزين ثاني أكسيد الكربون.

**ملاحظة:** تنظم الغرفة التجارية العربية الفرنسية في العام القادم ٢٠٢٢، ندوة لعرض الفرص الواعدة في السوق القطري كما ستنظم لقاءات مباشرة B-to-B بين ارباب العمل في فرنسا ونظرائهم في قطر.

الفرنسيين ومجموعة حمد غروب القطرية وهي الشركة التي أوكلت اليها قطر شبكة النقل المدني المتطورة اثناء زيارة الرئيس ماكرون للدوحة في ٢٠١٧. ولا ننسى أيضا المبادلات الغنية والعريقة في مجال الدفاع. وكل هذه العلاقات تعتمد أيضا على الجهاز الاقتصادي ومكتب بيزنس فرنسا في الدوحة وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية القطرية كما على جمعية الأعمال القطرية وغرفة قطر وقدران. ومن الطبيعي ان تكون شركاها راغبة جدا بتعزيز مواكبتها لقطر في تحقيق أهدافها المتعددة كما تفعل حاليا، واتطلع في هذا المجال بشكل خاص الى قطاع معالجة المياه الذي تولي اهتماما به أسماء كبرى في الصناعة الفرنسية مثل مجموعات (سوز، وفيوليا، وسور)، وهناك

مجالات أخرى تدخل في صلب الأولويات السياسية للدولة القطرية ويمكنها الاستفادة من العرض الفرنسي، ومنها البيئة والأمن الغذائي وارقمنة الاقتصاد.

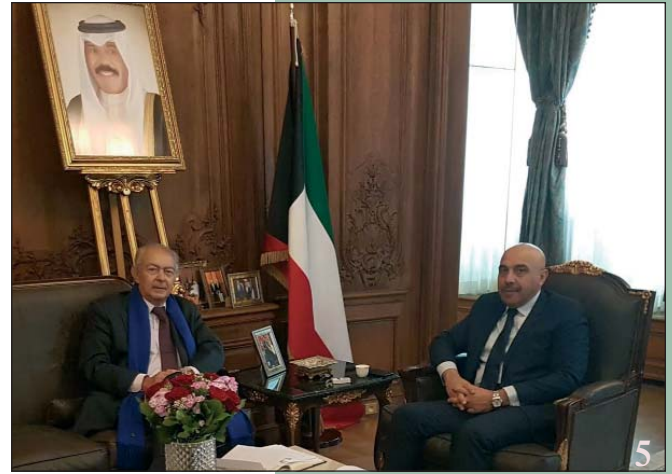
### كيف تنظرون الى الدور الذي تلعبه الجالية الاقتصادية الفرنسية العاملة في قطر في تنمية البلاد؟

ان الجالية الاقتصادية الفرنسية العاملة في قطر نشطة جدا ومتنوعة، وهي تساهم بقوة في المشاريع الاساسية التي تدخل في صلب عملية التنمية، في القطاعات التي ذكرتها سابقا وغيرها. وهناك حاليا حوالي ١٢٠ شركة فرنسية في قطر الى جانب ٩٠ شركة امتياز تجاري (فرانشايز) في مجالات المحروقات والدفاع والطيران والفضاء والبنى التحتية والنقل والمالية والرقميات والفنادق والمتاجر. والى جانب المجموعات الكبرى هناك اعداد متزايدة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات ذات الحجم الوسط التي تساهم في تنشيط النسيج الاقتصادي القطري.

وتجدر الاشارة الى ان الأزمة الصحيّة التي شهدتها العالم في السنتين الأخيرتين لم تخفّف من جاذبية قطر بالنسبة لشركاها وهو ما يظهر في مجيء بنكي (كريدي أغريكول) و(سوسيتي جنرال) الى الدوحة وافتتاح مجموعة (غوسان) لأول مصنع سيارات كهربائية في قطر. ولا شك في أن الجهود التي تبذلها قطر في تطوير مناطقها الحرة واصلاح قانون العمل والتشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية او الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي امور مساعدة من شأنها تعزيز جاليتنا الاقتصادية في الدوحة.

### تعتبر قطر منذ سنوات عديدة مستثمرا موفيا في فرنسا، ما هي في رأيكم المجالات التي ترغبون زيادة الاستثمار القطري فيها؟

في الواقع، تتميز قطر بمعرفتها الجيدة لبلدنا وبتواجدها القوي فيه، وخصوصا من خلال استثماراتها في العقارات والمنتجات الفارهة كما بمساهماتها في راسمال مجموعات فرنسية كبرى وفي شركات صغيرة



### لقاءات رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية مع الهيئات والشخصيات الرسمية العربية :

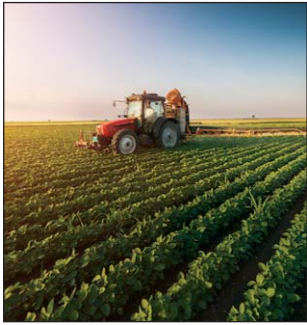
- ١- استقبال وفد من البرلمانين من البحرين (١١، ٢٤).
- ٢- زيارة سفيرة فلسطين الجديدة، سعادة السيدة هالة أبو حصيرة (٦/١٢).
- ٣- زيارة سفير البحرين الجديد، سعادة الشيخ خليفة آل خليفة (٢٦، ١٠، ٢٦).
- ٤- زيارة السفيرة الجديدة لدولة الإمارات العربية المتحدة السيدة هند العتيبة (٢٣، ١١).
- ٥- زيارة سفير دولة الكويت السيد سامي السليمان (١٦، ١١).
- ٦- استقبال السيد وسام فتوح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية.
- ٧- لقاء مع السفير الجديد لجامعة الدول العربية، السيد ناجي أبي عاصي (٢٤، ١١).
- ٨- زيارة سعادة سفير اليمن السيد رياض ياسين عبدالله.



## صناعة الأغذية في مصر : بين التميز الفرنسي وقوة النمو المصري



المرتبة الرابعة عشرة بين الدول التي تزود مصر بمنتجات صناعة الأغذية بقيمة ١٨ مليون دولار من الصادرات، ما تزال تمتلك هامشا لزيادة صادراتها هذه، لافتا الى ان هذه الصادرات الفرنسية قد



تعتبر الزراعة قطاعا أساسيا في الاقتصاد المصري، وهي تساهم بنسبة ١٢ بالمائة من الناتج الوطني ويعيش منها ٥٧ بالمائة من السكان وتمثل ٣٠ بالمائة من فرص العمل كما تمثل نسبة ١٥ بالمائة من حجم الصادرات المصرية خارج المنتجات النفطية. أما صناعة الأغذية المصرية فقد عرفت نموا سريعا ويات قطاع الأغذية والمشروبات المحرك الأول لوظائف الصناعة التحويلية وهو يشكل القطاع الثاني بالقيمة المضافة التحويلية.

وتشير آخر الأرقام الى أن حجم الصادرات الزراعية المصرية قد بلغ في الأشهر الستة الأخيرة من العام ٢٠٢١ قيمة ٤ ملايين طن، بزيادة ١٥ بالمائة مقارنة بآرقام الفترة ذاتها من العام السابق. وكل شيء يشير الى ان هذا الاتجاه التصاعدي سيستمر في الأشهر المقبلة وسيتجاوز نتائج العام الماضي الذي سجل تصدير ٥ ملايين طن. ورغم ذلك، تظل مصر مضطرة الى ضمان أمنها الغذائي الذي يواجه تحديات التزايد السكاني الذي تشهده. فعلى الرغم من اكتفاء البلاد الذاتي في بعض المنتجات مثل الدجاج أو صيد الأسماك أو الخضار والفاكهة الا أنها تظل مرتهنة للواردات حيث ما زالت تصنف من بين أوائل دول العالم المستوردة للمنتجات الأساسية التي تمثل ٤٠ بالمائة من الميزان الغذائي.

وحرصا من الغرفة التجارية العربية الفرنسية، على تسليط الضوء على هذا القطاع الاستراتيجي لمصر، وفي الوقت ذاته على العرض الفرنسي الغني في هذا المجال، نظمت، بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة في مصر ومؤسسة (غلوبال ديوان) ندوة افتراضية يوم الثلاثاء من نوفمبر تميزت باقبال لافت.

زادت بنسبة ٦,٢٪ بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ وبخاصة في ما يتعلق بمعدات التحويل، كما ارتفعت بنسبة ٢٧٪ في تجهيزات التكييف ودعا الى الاستفادة منذ هذا الوضع. وختم الرئيس رينا كلمته بالاعراب عن رضاه التام عن التعاون والشراكة القائمة بين الغرفة التجارية العربية الفرنسية وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية في مصر و(غلوبال ديوان) والتي كانت هذه الندوة أولى ثمارها.

السيد فرانسوا بورغو رئيس قسم صناعة الأغذية في (ميديف انترناسيونال) قدم عرضاً للتجمع الذي انشأه ميديف انترناسيونال مع مجموعة (أديتا) الذي يضم ٢٠٠ شركة فرنسية من قطاع صناعة الأغذية ويشمل ٩ فروع بينها : قطاعات الدواجن والمخابز والحلويات، تربية الاحياء المائية، وصناعة الحليب ومشتقاته، وأشار الى ان هذا التجمع يمكنه مواكبة جميع الجهات المصرية المعنية في الزراعة او في صناعة الأغذية، حيث بإمكانه ان يلعب دور صلة الوصل بينها وبين الصناعيين الفرنسيين القادرين على الاستجابة لمطالبها. وختم قائلًا ان الأزمة الصحية قد كشفت أهمية الأمن الغذائي والى ان المهارة الفرنسية في هذا المجال قادرة على تلبية كل حاجات المصريين. وختم : لدينا تاريخ طويل من التعاون والشراكة مع مصر ونحن حريصون بشدة على تميزتها.

السيد فؤاد السيد، الوزير المصري فوق العادة ورئيس المكتب التجاري في سفارة مصر في فرنسا، توجه بالشكر الى منظمي هذا اللقاء الذي رأى فيه مناسبة لدفع الشراكة الاستراتيجية بين فرنسا ومصر. وثوّه بإمكانيات وحجم السوق المصرية مشيرًا الى ان السلطات المصرية قد نظمت هذه السوق لتضمن وصول المنتجات والسلع الى ١٠٠ مليون مستهلك مصري. وأكد ان بلاده قد وضعت في إطار تنفيذ استراتيجية (رؤية مصر ٢٠٣٠) اصلاحات تهدف الى تحويل الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الأعمال وبلوغ نمو متوازن وشامل. وكشف ان مصر هي من الدول القليلة التي سجلت في العام ٢٠٢٠ نموا اقتصاديا بمعدل ٥,٢٪ مع توقعات بارتفاعه الى ٥,٢٪ في ٢٠٢١. وان الاستثمارات الاجنبية المباشرة ظلت من بين أكبر الاستثمارات في افريقيا.

تولت إدارة اللقاء السيدة دورا فياني رئيسة لجنة صناعة الأغذية ورئيسة مؤسسة (نولدج ايكونومي فاوندیشن) واستهلّت مداخلتها بشكر جميع المشاركين في اللقاء الهادف الى تقديم مختلف أوجه هذه الصناعة والفرص المتعددة التي تتيحها سواء للشركات الفرنسية العاملة على الأراضي المصرية أو خارجها في افريقيا، اضافة الى الفرص المتاحة أمام الشركات المصرية في الأسواق الفرنسية والاوربية.

وكانت المداخلة الاولى للسيد مارك باريتي سفير فرنسا في جمهورية مصر العربية الذي أكد على أهمية هذا القطاع الاستراتيجي بالنسبة للاقتصاد المصري ولبلد بأكمله كونه يمثل مصدرا هاما للدخل ويساهم بشكل كبير في الأمن الغذائي المصري. ولفت الى ان مصر تواجه تحديات لتنمية هذا القطاع مشيرًا الى ان خبرات الشركات الفرنسية في هذا المجال من شأنها أن تساعد على مواجهة هذا التحدي ودعم الشركات المصرية في عملية النمو والتطوير.

السيد فانسان رينا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية أشار من جهته الى أن قطاع صناعة الأغذية في مصر بكل مكوناته، هو قطاع هام جدا، وقال ان الهدف ليس فقط توفير الغذاء للسكان المحليين بل أيضا وخاصة التصدير الى الاسواق الدولية وتوفير عملة صعبة للبلد في ظل أوضاع تتعدد فيها القيود والمعوقات مثل صعوبة توفر الاراضي الصالحة للزراعة والجغرافيا والتضاريس والثروات المائية. ورأى السيد رينا ان الأزمة الصحية قد أظهرت أهمية هذا القطاع والدور الحيوي لصناعاته، وعززت التفكير في ضرورة وضع استراتيجيات تمكن من تأمين الأمن الغذائي للبلاد. ولفت الرئيس رينا الى ان هذه الندوة الافتراضية التي تتطرق من زوايا مختلفة لهذا القطاع الديناميكي جدا في مصر بكل مكوناته، هي فرصة لتسليط الاضواء والتعريف بكل الأطراف المصرية التي تبتكر في هذا القطاع وخبرات نظرائهم الفرنسيين وسائر الشركاء القائلين او الذين سيحفزهم هذا اللقاء. وذكر رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية بالسمعة الجيدة للشركات الفرنسية ومهاراتها المعترف بها في هذا القطاع، ورأى ان فرنسا التي كانت تحتل في عام ٢٠١٩



مذكّرة بانها أداة الحكومة الفرنسية للمساعدة على التنمية في أكثر من ١٠٠ بلد. وقالت ان الوكالة تمارس نشاطها من خلال جهازين - الاول هو (بروباركو) المخصص للقطاع الخاص، والثاني (خبرة فرنسا)



الخاص بالتعاون التقني. وقالت ان عمليات الوكالة تتزايد باستمرار وقد ارتفع حجمها من ٩,٤ مليار يورو في ٢٠١٦ الى ١٢,١ مليار يورو في ٢٠٢٠. وتعتبر الوكالة الفرنسية اليوم اول ممول ثنائي في مصر وهي تتواجد فيها منذ العام ٢٠٠٦ وتوظف ١٩ شخصا بينهم ١١ مدير مشروع. ومهمة الوكالة الفرنسية هي دعم الحكومة المصرية في عملية الانتقال نحو تنمية اقتصادية مستدامة محورها الابتكار. واستعرضت السيدة عتيقة بن ماعيد نموذجا عن مشاريع الوكالة الفرنسية تمثل بتوقيع اتفاق لاعداد استراتيجية سوق الجملة يقود الى بناء مشروع أولي يمكن ان يتحول الى نموذج يعتمد في مناطق اخرى من مصر.

السيد إروان غامبير، مدير المشاريع الدولية في شركة سيماريس جاء يشرح تفاصيل المشروع الذي تمّوله الوكالة الفرنسية للتنمية وتنفذه شركة سيماريس لتطوير شبكة اسواق جملة حديثة في مصر. وقال ان المشروع هو ثمرة اتفاق ثلاثي وقع في العام ٢٠٢٠ بين الوكالة الفرنسية للتنمية وشركة سيماريس والشريك المصري (موزيت). وقد نظم خبراء سوق رانجيس بعثة مساعدة فنية وقدموا اقتراحاتهم وتوصياتهم الى وزير التموين والتجارة الخارجية المصرية. وتضمنت التوصيات كشفا مفصلا لمواصفات الاسواق التقليدية المصرية وعروضا مفصلة لاستبدالها باسواق عصرية حديثة.

وكانت المداخلة الأخيرة في هذا اللقاء للسيد لوران غيدون، رئيس قطاع صناعة الحليب في ميديف انترناسيونال الذي عرض للخبرة الفرنسية في مجال الحليب وأشار الى ان الخبرة والابتكار الفرنسيين في تحويل الحليب تلحظ تقديم عرض متكامل من الألف الى الياء يمكنه ان يشكل دعما هاما في عملية بناء مشروع متكامل. وقال ان الخبرة الفرنسية في صناعة الحليب تشمل كل مراحل العملية من جمع الحليب الى تخزينه وتخمييره وتوضيبه مروراً بالتجهيزات والخدمات التي تمتد من التتبع الى غذاء الحيوانات والصحة والنظافة والبحث والوسائل التقنية والتدريب. وأكد السيد غيدون على نقاط القوة التي تتميز بها صناعة الحليب الفرنسية التي تحتل المرتبة الثانية في أوروبا مع انتاج ٢٥ مليار لتر من الحليب المتأتي من ٥٤٠٠٠ مزرعة، مشيراً الى وجود شركتين فرنسييتين من بين أشهر ثلاث شركات عالمية وهما : دانون ولاكتاليس. وختم مشيدا بالتجربة الطويلة للفرنسيين في مصر في هذا المجال معربا عن أمله بتطوير شراكة قوية بين الفرنسيين والمصريين العاملين في هذا المجال.

وكل هذا يقودنا الى القول ان مصر تتجه اصلاحات وتوفّر فرصا استثمارية واعدة خصوصا في مجال صناعة الأغذية الذي يسعدنا ان نعزّز التعاون حوله مع فرنسا ونطوّر بالتالي التعاون بين الطرفين.

السيد أريك شيل، ممثل (غلوبال ديوان)، استعرض طموحات منظمته والنشاطات التي تقوم بها للتقريب بين اصحاب القرار واطراف القطاع داعيا الى تعزيز هذه العلاقات أكثر وتوثيق الاتصالات بين سلطات دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والجامعات والشركات وايلاء دور اكبر للنساء. وقال ان غلوبال ديوان تتعاون مع الغرفة التجارية العربية الفرنسية من أجل فتح حوار وبناء مشاريع ووصول كل دول المنطقة بهدف تشجيع الأعمال. وكشف ان منظمته أطلقت منذ أشهر سلسلة ندوات افتراضية ونشرات اعلامية وتتولى تغطية المنطقة في ما يتعلق بالاكثفاء الذاتي والنقص الغذائي. وقال ان لدى المنظمة مشاريع طموحة في مصر التي تعتبر بلدا كبيرا وسوقا كبيرا ونسعى لتشجيع التبادلات المشتركة بين الشركاء الفرنسيين والمصريين لتطوير البنى التحتية والتكنولوجيا الجديدة وشبك الاستثمارات بين أوروبا ودول منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في كل القطاعات.

بعد هذا العرض العام، كانت مداخلات لعدد من العاملين الفرنسيين في قطاع صناعة الأغذية تحدثوا فيها عن تجاربهم في مصر بينما استعرض آخرون فرص التعاون في بعض المجالات. السيدة فيفيان عطالله تحدثت عن تجربة مجموعة كارفور التي افتتحت في عام ٢٠٠٢ أول متجر لها في مصر، ومنذ ذلك الوقت تطورت نشاطاتها هناك لتصل الى شبكة من ٤٥ سوبر ماركت أضافت اليها البيع عن بعد عبر الانترنت في العام ٢٠١٨. وقالت إن مجموعة كارفور تتواجد في غالبية المدن الكبرى المصرية وهي توظف حوالي ٧٠٠٠ شخص وتعمل مع ١٠٠٠ مرّود محلي وتستحوذ على ٢٪ من حصة السوق المصرية في العام ٢٠٢١. وأضافت ان المجموعة الفرنسية قد استثمرت حتى اليوم ٢,٣ مليار جنيه مصري وتخطط لمضاعفة هذا الرقم خلال السنوات الخمس المقبلة. وبفضل استراتيجية كارفور التوسعية تمكن الشركاء المحليون من تنمية نشاطاتهم وتحسين معاييرهم واساليبهم وعملياتهم التجارية. وأكدت السيدة عطالله ان السوق المصرية التي تعدّ ١٠٠ مليون مستهلك تحزن امكانيات وفرصا كبيرة خصوصا مع صدور القانون الجديد للاستثمارات عام ٢٠١٧ الذي يخفّف العديد من القيود المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية. وقالت ان الفرص المتاحة تكمن خصوصا في منتجات حيوية مثل الفاكهة ومنتجات الحليب ومشتقاتها والدواجن واللحوم المجمّدة لكنها أضافت ان التحدي الأبرز ما زال يكمن في اللوجستية وتشريعات التصدير.

السيدة فيرونيك لوبياي، الممّوضة العامة في نقابة المستوردين الفرنسيين للخضار والفاكهة ركّزت في مداخلتها على الفرص المتاحة في فرنسا أمام صادرات الخضار والفاكهة المصرية، وقالت ان نقابتها تضم الشركات العاملة في هذا المجال وتعمل على تنمية استيراد الفاكهة والخضار الطازجة لكي تضع في متناول المستهلكين تشكيلة متنوعة من هذه المنتجات التي لا يمكن زراعتها في أوروبا مشيرة الى ان ٤٦٪ من الخضار والفاكهة المستهلكة في فرنسا تتأتى من الاستيراد. وقالت ان ٣٦٪ من هذه المنتجات المستوردة لا يمكن انتاجها في فرنسا، وبالتالي فان الاستيراد يسمح باكمال العرض المتوفر من الخضار والفاكهة بهدف توسيع خيارات المستهلك طيلة أشهر السنة، وأفضل مثال على ذلك هو في فاكهة الأناناس والمانغو. وأضافت ان الشركات الفرنسية المنضوية في النقابة تمثل ٧٠٪ من الواردات الفرنسية من الخضار والفاكهة الطازجة. اما الزبائن فهم بنسبة الثلثين من المتاجر الكبرى والثلث الباقي من تجار الجملة التقليديين. وأكدت ان مستوردي هذه المنتجات قد تعهدوا بممارسة المراقبة الذاتية على البضائع وسلامتها ونوعيتها وهو إجراء طليعي في أوروبا حاز على موافقة السلطات الرسمية الفرنسية.

السيدة عتيقة بن ماعيد، المسؤولة عن الثروات الطبيعية والتمويل المستدام في الوكالة الفرنسية للتنمية في القاهرة، عرضت لعمل الوكالة الفرنسية في مصر

## يوم الشركاء والشركات



بعد نجاح المبادرة الاولى التي نظمت في الرابع والعشرين من شهر يونيو الماضي وكانت مناسبة لتسليط الأضواء على أربعة شركاء للغرفة التجارية العربية الفرنسية هم: فيوليا، ترانسديف، أنتيا، سور، وسنحت لهذه الشركات بعرض نشاطاتها وتقديم عروضها واستعراض مجالات تعاونها مع الدول العربية، نظمت الغرفة التجارية العربية الفرنسية يوم السابع عشر من أكتوبر الماضي، النسخة الثانية من يوم الشركاء في اطار تأكيد وترسيخ المرحلة الجديدة من نشاطها من أجل تزخيم المبادلات بين فرنسا والدول العربية. واختارت هذه المرة ثلاثة شركاء جدد هم: أكوالتير، مجموعة ميرلان، ومصرف يوباف، وللهدف نفسه؛ ان تتشاطر مع ممثلي الدول العربية ورؤساء الشركات وأصدقاء الغرفة المعلومات المتعلقة بهذه الشركات الرائدة في مجالاتها والحلول التي تقترحها للاستجابة للتحديات الجديدة التي تواجهها الدول العربية.

من مياه الشرب وتدير ٥٠ خزانا و٣٠ محطة حضر و٢٨ مضخة و٣ محطات معالجة ذات قدرات تبلغ ٩٠٠٠ متر مكعب يوميا للاولى و ٨٨٠٠ متر مكعب يوميا للثانية، و ١٦٠٠٠ متر مكعب يوميا للثالثة. وفي قطاع مياه الصرف تدبر المجموعة شبكة جمع مياه تمتد على ١٥٥٠ كيلومترا وتشغل ٧٧ مصنع معالجة. وأضاف: ان مجموعتنا تمتلك خبرة رفيعة معترفا بها في هذا المجال وهي ذات انتشار قوي في فرنسا.

وفي مجال ادارة أحوال مياه الصرف الصحي التي تمثل ٥٠٪ من الميزانيات فقد طورت لها المجموعة وسائل ابتكارية محمّية ببراءات اختراع وأبرزها نظاما (تيرسولير) و (تيرسوليج)، لتجفيف وتنظيف أحوال الصرف. فالنظام الأول هو كناية عن مجفف شمسي يسمح بتنظيف الوحل في كل الفصول بنتائج تحترم المعايير الملحوظة في قرار ٢٠ ابريل ٢٠٢١ التزاما بالاشكاليات التي خلفتها جائحة كوفيد ١٩. أما نظام (تيرسوليج) فهو يعمل بالتسخين الكهربائي وقد صمم لتجهيز التمديدات التي لا تشمل حلولا تنظيفية للاحوال وهو يوفر نفس ضمانات الجودة واحترام معايير السلامة ضد كوفيد ١٩. وكذلك قامت أكوالتير بتطوير نظام تجفيف على طريقة الغرلة وهو يمثل حلا عندما يكون الموقع ضيقا ولا يحظى بمساحة كافية لتكيب تجهيزات كبيرة.

وتطرق السيد فرانك سعيد الى اعمال التشغيل واستخدام المهارات الفرنسية فاشار الى ان مجموعته تركّز في عملها على نوعية العلاقة الانسانية التي تجمع كل الطاقات للوصول الى الاستخدام الأفضل لعملية تشغيل التمديدات من خلال برامج الكترونية متطورة خاصة بالمجموعة. هذا المفهوم التشغيلي يسهل التفاعل ويضمن التحكم الكامل في عملية ادارة الممتلكات وخفض الهدر وبلوغ مستوى عال من الانتاجية. وأشار الى ان هذا المبدأ يأخذ في الاعتبار احترام نمطية الزبون عبر اعتماد منظومة حوكمة مشتركة تضمن عملية شفافة وتبني منظومة شراكة بين الشركة والزبون. وهذه الحوكمة قد تأخذ شكل ادارة او بعثة خدمة عامة او من خلال آليات تسمح باتخاذ قرارات بشكل مشترك وتتكيف مع حاجات كل زبون. وقدم المشاركون نماذج مرجعية لنشاطات المجموعة.

افتتح يوم العمل هذا رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية السيد فانسان رينا الذي أكد مجددا على مهمة الغرفة في خدمة العلاقة العربية الفرنسية ومواكبة الشركات في استشرافها للفرص في أسواق أفريقيا الشمالية ودول الخليج والمتوسط. وقال ان هذه الشركات تحتاج، في اطار مساعيها لتنمية اسواقها على الساحة الدولية، وخصوصا في منطقتنا، الى اقامة مبادلات مع السفراء وممثلي السفارات والمؤسسات الكبرى والشركات الخاصة في المنطقة. وتابع: اننا نسعى جاهدين الى تسهيل مهامهم واعادة دفع ماكينة الصادرات التي تعيش لحظات صعبة. وكشف ان أرقام التجارة الخارجية الفرنسية مع العالم العربي للعام ٢٠٢٠ أظهرت تراجعا بحجم ٩ مليارات يورو في الواردات وحوالي ملياري يورو في الصادرات. وأكد ان الغرفة التجارية العربية الفرنسية تسجّر كل طاقاتها من أجل مساعدة الشركات على اقتناص كل الفرص لتصحيح هذا الوضع، وختم كلمته بتوجيه الشكر الى جميع المشاركين في هذا اللقاء منوها بحضور عدد من السفراء من بينهم سفراء ليبيا واليمن ولبنان وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

### أكوالتير: شراكة في التشغيل

وكانت المداخلة الاولى للسيد جان. ايف تيفنيه، المدير العام لقسم البناء في مجموعة أكوالتير، الذي تحدث مداورة مع السيد فرانك سعيد مدير جهاز التشغيل في المجموعة وتبادلا شرح العروض والحلول التي تقدمها هذه المجموعة الفنية بتجربة ٥٠ عاما من ادارة مياه الصرف ومعالجة أحوال مياه الصرف الصحي. وكشف السيد تيفنيه ان مجموعة أكوالتير هي مجموعة عائلية يمتلك صندوق الودائع الفرنسي ٥٢٪ من أسهمها ومجموعة سيتي ٤٨٪. وهي توظف حوالي ٢٥٠ شخصا وتحقق رقم عمليات سنوية بقيمة ٧٠ مليون يورو. وفي سجل الشركة بناء ١٠٠٠ محطة تكرير مياه ومعالجة أحوال مياه الصرف، وهي اليوم تدير ١٠٢ عقدا لتشغيل الشبكات والمصانع، و٣١٥٠ كيلومترا من الامدادات ويستفيد من خدماتها ١٠٥.٠٠٠ مشترك في ١٨٠ بلدية في فرنسا. وفي قطاع مياه الشرب توفر المجموعة انتاج ٧ ملايين متر مكعب

## مجموعة ميرلان: تراث من الابتكارات في خدمة الانسان

السيد لوران جولفيز، المدير العام المساعد في مجموعة ميرلان، عرض لنشاط المجموعة التي ستحتفل في العام ٢٠٢٢ بالذكرى المئوية لتأسيسها مشيراً الى أن ملكيتها تتوزع بين العائلة (٩٨٪) وكبار العاملين فيها (٢٪)، وقال ان نشاطات المجموعة قد توسعت من الاستشارات والهندسة لتشمل ميادين مختلفة مثل: شبكات المياه والصرف الصحي ومعالجة المياه واستخدامات النفايات والتنظيم الهيدروليكي، والهواء وانتاج وتوزيع الطاقات التنظيم



Aqualter



Groupe MERLIN



UBAF

الأحادية في النشاط من نوع خاص إذ انهم في معظمهم من المصارف وقال: لدينا ٦٠٠ زبون بينهم ٥٠٠ مصرف والباقي شركات او تجار او هولدنغ، ويمكن القول اننا بنك البنوك.

يعمل البنك انطلاقاً من مقره الرئيسي في باريس وايضا من خلال شبكته التي تشمل ٤ مكاتب تمثيل في الجزائر والقاهرة ودبي ودكا و٣ فروع في آسيا منها: يوباف هونغ كونغ، ويغطي البنك اليوم ٨٠٠ مصرف في ٦٥ بلداً، وفي نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ كان البنك يوظف ٢٨٤ شخصاً في العالم وقد حقق ١٠,٠٠٠ عملية بقيمة ١٦ مليار يورو. وتبلغ أصوله ٢ مليار يورو واحتياطيه ٣٠٠ مليون يورو. وقال: انه مصرف صغير مقارنة بالمصارف الأخرى التي قد تصل أصولها الى ٣٠٠ مليار يورو.

وأضاف ان المصرف يقيم علاقات متينة مع الدول الآسيوية والعربية والأفريقية. ففي العام ٢٠٢٠ حقق ١٥٢٠ عملية تجارية في القارة الأفريقية و ١٧٥٠ مع الدول العربية و ١٦١٤ مع أوروبا وأميركا و ١٨٣٧ مع الدول الآسيوية. وهدف البنك تحقيق ما لا يقل عن ٥٠٪ من نشاطاته في العالم العربي، اذ يظل المصرف مؤسسة موجهة نحو اقتصادات العالم العربي. وأشار الى ان للبنك علاقات أعمال مع ١٩٤ مؤسسة مالية في العالم العربي منها ١٠ مؤسسات في الجزائر و ٧ في البحرين ٢٤ في مصر و ١١ في العراق و ١٥ في الاردن و ٢١ في لبنان و ٢١ في ليبيا و ١٢ في موريتانيا و ١١ في المغرب و ٢ في الضفة الغربية و ٩ في السعودية و ٢٣ في تونس و ٩ في الامارات العربية المتحدة.

وتطرق السيد جلهار الى توقعات (يوباف) للتعاقي الاقتصادي العالمي لافتاً الى ان التجارة الدولية قد تراجعت ١٠٪ في ٢٠٢٠ لكنه توقع ان ترتفع مجدداً ١٠٪ في ٢٠٢١. وفي السنوات الثلاث المقبلة يتوقع بنك يوباف سيناريو نمو يختلف بين دولة واخرى بحسب تداعيات القيود التي يتعرض لها اقتصادها ونقاط القوة التي يملكها. وأشار الى ان التعقيدات والتباينات في الضوابط القانونية وشروط الامتثال هي من ابرز التحديات الواجب مواجهتها كما ذكر عدداً من العناصر المسهّلة لتمويل التجارة ومنها النمو الاقتصادي العالمي الذي ينتظر ان يسجل ٦٪ في ٢٠٢١، و ٥٪ في ٢٠٢٢، والنمو القوي للتجارة العالمية المتوقع بمعدل ١٠٪ في ٢٠٢١ و ٧٪ في ٢٠٢٢، وأيضا الارتفاع القوي في اسعار المواد الأولية الذي يشكل مكاسب غير مأمولة للدول المنتجة.

المديني، وتسوية الطرقات والبنى التحتية في المواصلات والبناء وحتى الاليف البصرية. وتعمل المجموعة من خلال شبكة واسعة تشمل ٤٠ وكالة في فرنسا و ٧ مكاتب في الخارج وتوظف ٥٨٠ شخصاً، ويقدر حجم الأشغال التي تديرها بنحو ١,٥ مليار يورو سنوياً وهي تعدّ بين زبائننا نحو ٤٠٠٠ بلدية في فرنسا. وفي العام ٢٠٢٠ حققت المجموعة رقم عمليات بقيمة ٦٥ مليون يورو مقابل الخدمات الفكرية وهي تعمل في تنفيذ مشاريع لمجموعات كبرى في فرنسا ومؤسسات فرنسية ودولية مثل البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والعديد من المدن مثل ليون وبوردو وتولوز ونيس.

وتتواجد المجموعة على المستوى الدولي، وبشكل خاص في العالم العربي. ففي الدول المغاربية شاركت في الدراسات لعدد من المشاريع الكبرى منها دراسات لتكرير مياه الصرف الصحي في مراكش ومعالجة النفايات في مدينتي طرابلس والجزءاء في ليبيا، ومشروع تونس الكبرى. وفي الشرق الأوسط شاركت في أعمال معالجة النفايات الصلبة في مدينة عمان في الاردن ودراسات الخبرة وخصخصة ادارة النفايات الصلبة والمكبات في الاسكندرية، ودراسات لتعزيز القدرات المحلية في ادارة النفايات في سوريا والاشراف على أعمال محطة تكرير في مدينة طرابلس اللبنانية. وفي الخليج شاركت مجموعة ميرلان في الدراسات لتحسين معالجة النفايات الصلبة وادارتها في مدينة جدة السعودية. وللمجموعة نشاطات أيضاً في أفريقيا في مجال اعداد الدراسات والاشراف والمراقبة او دراسات الجدوى لعدد من المشاريع في السنغال وساحل العاج وغيينيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو.

## اتحاد المصارف العربية والفرنسية: بنك البنوك

المداخلة الأخيرة كانت للسيد جان-كلود جلهار، مدير مصرف اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوباف)، وتحدث فيها عن نشاطات المصرف وخصوصاً دور ما وصفه بالبيت الصغير في تمويل التجارة في العالم العربي. وقال ان البنك الذي أسسه في العام ١٩٧٠ مصرف كريدي ليونيه الفرنسي هو إئتلاف مصرفي فرنسي تتوزع أسهمه اليوم بين بنك (كريدي أغريكول، ٥٧,٠١٪) ومصارف ومؤسسات من ١٩ بلداً عربياً (٩٩,٥٢٪)، ويملك (يوباف هولندا) ١٢,٢٣٪ من المساهمة العربية فيما يتوزع الباقي بين عدة مصارف عربية منها ٣ مصارف مركزية هي المصرف المركزي المصري (٥,٩١٪)، المصرف المركزي المغربي (٩٩,٤٪)، والمصرف المركزي



# Sustainable and inclusive MOBILITY

As a global mobility operator and integrator, Transdev empowers freedom to move every day thanks to safe, reliable, and innovative solutions that serve the common good.

We are proud to transport 11 million passengers daily.

Our approach is rooted in close collaboration with communities and businesses, and in the search for sustainable transportation solutions.

We are people serving people. And mobility is what we do.